أصل ٤٥٥ من الشهداء، وفقاً لاحد الاحصاءات، أي بنسبة حوالى ١١,٥ بالمئة من اجمالي الشهداء.

وفي اطار الشمولية الاجتماعية هذه، كان من السهل ان تنتشر القيَم الاجتماعية الجديدة، التي تطوّرت خلال الانتفاضة على أوسع نطاق؛ وهي القيم المرتبطة بأولوية النضال ضد الاحتلال على ما عداه، بما يقود اليه ذلك من تأكيد الثقة في النفس والتخلّص من مشاعر استضعاف قيمة الدور الذي يمكن القيام به من اجل التحرر، وبثبوت قيَم الاقدام والمواجهة، في مقابل تراجع قيَم النكوص، أو التخلي، عن الواجب الوطني، والتي اصبحت قيماً مخجلة ومعيبة.

كما برزت القيَم الجماعية بشكل غير مسبوق، لتتراجع امامها القيَم الفردية. فاصبح التعاون والتكافل الاجتماعي من أبرز القيَم السائدة في الاراضي المحتلة. وتمثّل ذلك في النشاط الذي تقوم به اللجان الشعبية المختصة بالغذاء، من اجل تبادل المواد الغذائية بين المناطق والافراد، وفي تنازل الملاّك عن ايجارات المساكن والمحلات، أو تأخير دفعها على الاقل، وتأجيل الوفاء بالديون المستحقة، واقبال الميسورين على تقديم العون بقدر ما يستطيعون وتخلّيهم عن كل المظاهر الترفيه[٢٣].

وقد ظهر التأكيد على هذه القيم منذ النداء الاول للقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، الذي أُصدر في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، الذي تضمن: «على المناضلين والاخوة اعضاء اللجان الشعبية المنتشرة في المواقع المختلفة العمل على تقديم يد العون والمساعدة، حسب الامكانات المتوفرة، وبشكل خاص للأسر المحتاجة من أهلنا». ويمثّل السلوك الاجتماعي للميسورين في الاراضي المحتلة خير معين لهذه اللجان على تحقيق التكافل الاجتماعي، باقبالهم، بشتّى السبل، على تخفيف الاعباء عن كادحي شعبهم. وضرب ابناء هذا الشعب، بمختلف فئاته، أمثلة فذّة في التكافل والايثار. فكثيراً ما كان اعضاء اللجان الشعبية يقرعون ابواب المنازل لتقديم بعض المعونات، فتبادرهم ربّة البيت بقولها: «نحن لدينا ما يكفي؛ شكراً؛ ان جيراننا، على بعد امتار، أحق منّا بذلك»[٢٤].

وعلى عكس ما يحدث عادة في ظروف الحرب والحصار، لم يعمد التجار الى رفع أسعار السلع، او احتكارها، تمهيداً لرفع اسعارها، الاّ فيما ندر. وفي المقابل، اسهم الكثير من التجار بما لديهم في المخازن لتقوم اللجان الشعبية بتوزيعه على الأسر المحتاجة. وفي هذا الاطار، شهد العام الاول للانتفاضة ثورة كبرى على الانماط الاستهلاكية السابقة، وصفتها كاتبة اسرائيلية بأنها لا مثيل لها[٢٥]. وكنتيجة لهذا التغيّر، تلاشى قطاع المطاعم في الاراضي المحتلة، حيث أُغلقت أبواب عشرات المطاعم لعدم وجود من يتعامل معها. ومع نهاية العام الاول للانتفاضة، أخذ قطاع وكالات السفر وقطاع التأمين يلفظان انفاسهما الاخيرة. ولم يعد هناك مجال للكماليات، بمختلف انواعها. وذهب تقرير اسرائيلي رسمي الى ان شراء المواد غير الضرورية انخفض بنسبة ٧٠ ـ ٩٠ بالمئة حتى آخر آب (اغسطس) ١٩٨٨[٢٦]، مثل مواد التجميل والزينة للنساء اللاتي يتجه معظمهن الى ارتداء السواد، حداداً على شهداء الانتفاضة. ويشمل هذا الانخفاض، أيضاً، الاطعمة والمشروبات غير الضرورية،بل والأثاث والسجاد والادوات الكهربائية والثياب الجديدة. وتمّ غلق جميع أماكن اللهو وقضاء وقت الفراغ، بما في ذلك دور السينما.

وينعكس هذا التغيّر في القيم الاجتماعية ونمط الحياة، أيضاً، في تغيّر عادات الزواج الذي لم يعد مكلفاً، كما كان من قبل. فقد أصبحت حفلات الزواج بسيطة، تسود فيها الاغاني والاناشيد الوطنية. وانتهت الحفلات التقليدية التي تخصّص في احيائها سكان مدينتي بيت لحم ورام الله، حيث كان الناس يقصدون المدينتين من كل صوب، فتدبّ الحركة بين التجار والمطاعم وساحات